النسق الثقافي لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها

د.فتيحة طويل، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر

The cultural context of the concepts and dimensions of sustainable development

Dr. FATIHA TOUIL, University Mohamed Khedr Biskra, Algeria

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الوظيفة التي تؤديها التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتي تتميز بمجموعة من المعايير والأنساق الرمزية، والتي تحتل أهمية علمية كبيرة، لما تحمله من معاني ودلالات توضح العلاقة بين أبعادها الثلاث ، على اعتبار أن هناك مفاهيم ترمز إلى أكثر من معنى، مما يترتب علينا تحديد مفاهيم التنمية المستدامة وفق أبعادها، تحديدا محكما وعلميا؛ حتي يزيل الغموض أمام القارئ، ويوجه فهمه نحو فكرة معينة، يوضح ويحلل بها المعاني والدلالات الإجرائية للمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التوجيهات القيمية، أبعاد التنمية المستدامة،

Abstract: This study aims to highlight the role played by the value directives of the concepts of sustainable development and their social, environmental and economic dimensions, which are characterized by a set of standards and symbolic systems, which occupies great scientific importance because it has meanings and indications illustrating the relationship between its three dimensions, On the grounds that there are concepts that symbolize more than meaning ,Which will lead us to define the concepts of sustainable development according to its dimensions, in particular, arbitrarily and scientifically; to remove the ambiguity in front of the reader, and directs his understanding towards a particular idea, clarifying and analyzing the meanings and procedural implications of the concepts of sustainable development and its dimensions.

Key words: sustainable development, value directives, Dimensions of sustainable development.

مقدمة:

لقد ظهرت التنمية المستدامة، كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، ومرحلة ترفض الحداثة بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة إلى التوافق مرة أخرى مع الطبيعة، القائمة على الخصوصية التاريخية لكل مجتمع، والتي تكتسب دلالتها الحقيقية على التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية اتجاه أجيال الحاضر والمستقبل. إذ تتطلب عصرا جديدا من النمو الاقتصادي ينطوي على ما هو أكثر من التمويل، ساعية للتغيير في مضمون النمو مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد البيئية، ولا تنكر أهميته وتوسعه، بل تريد له أن يكون نموا أكثر إنصافا، نموا فعالا وفي الوقت نفسه مستداما، وتوسيع خيارات الناس في الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة، ويحصلوا على حياة أكثر رعاية وأمنا من الجريمة والعنف، بإتاحة حرية المشاركة لهم في القرارات التي تمس حياتهم وحرياتهم، وللانتفاع بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية والإنتاجية والثقافية، مع الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد البيئية؛ للحد من التلوث والتدهور البيئي، من أجل عدم خلق ديون اجتماعية وبيئية للأجيال القادمة.

من هنا كانت الحاجة إلى توضيح وظيفة النسق الثقافي لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها، والتي تلعب دورا بالغ الأهمية من خلال توجيهاتها القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة، والتي تحتل أهمية علمية كبيرة، لما تحمله من معاني ودلالات توضح العلاقة بين أبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإيجاد توازن بين الرخاء الإنساني الاقتصادي، والثقافية المدنية، واستدامة الموارد الطبيعة البيئية، لتزويد الإنسان بالمعرفة والمهارة للتثقيف المستمر، لمساعدته في إيجاد حلول جديدة لقضاياه البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل جعل العالم صالحا لمعيشة هذا الجيل والأجيال القادمة، وتفعيل الاستدامة والعمل على أن تكون غاية وليست توعية ونظريات فقط، خاصة وسط الجدل المستمر حول المقصود بالتنمية المستدامة؟.

1.**النسق الثقافي ; Cultural system**

1.1 مفهوم النسق الثقافي:

يعتبر مفهوم النسق الثقافي بأنه:" التوجه المعياري للفعل يعمل من خلال رموز إدراكية وتغبيريه وتقويمية"(الحوراني، 2006، ص169).

يبز هذا التعريف الأنساق الرمزية الثلاثالمشكلة للنسق الثقافي، والتي يتشيد من خلالها فعل الانسان لإستدماج مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها،ضمن عملية إدراكية وتعبيرية وتقويية.

كما يشير النسق الثقافي إلى: مجموعة القيم والمعايير التي تساعد على خلق التضامن والولاء، والضبط وتؤكد على أن النسق الاجتماعي يتصف بقدر من الثبات النسبي عبر الوقت(روشيه، 1981، ص106).

يوضح هذا المفهوم العمليات التفاعلية العلائقية المتوقعة من أفراد المجتمع، المدفوعين بموجب الميل لمجموعة من المعايير والقيم التي تخلق روح المسؤولية للإنسان المتضامن،المنضبط مع البيئة والمحقق للتنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن، من الإشباع الذي يتخلل علاقته بموقفه وتعريفه له؛ مفاهيم مشتركة مبنية ثقافيا.

في حين يتحدد مفهوم النسق الثقافي عند بارسونز" الذي يعتبره المعنى والنسق الرمزي هما وحدته الأساسية، ومن أمثلة هذه الانساق الرمزية المعتقدات الدينية، واللغات والقيم الوطنية. وكما يمكن أن يتوقع فإن بارسونز يركز في هذا المستوى على القيم المشتركة"(والاس،2011-2012، ص67).

في هذا التعريف يبن بارسونز بأن القيم المشتركة هي الوحدة الأساسية المكونة للنسق الثقافيوالمستمدة أصلا من مختلف المعاني الرمزية التي تشمل المعتقدات الدينية، واللغات والقيم الوطنية.

وعليه يمكن القول أن النسق الثقافي في هذه الدراسة يشير إلى الأنساق الرمزية والتوجيهات القيمية التي تشمل على مفاهيم التنمية المستدامة التي يحددها العلماء ضمن مجلات أو اتجاهات معينة؛ يتم استدماجها من قبل أفراد المجتمع؛ الذين يجعلون من مفاهيم التنمية المستدامة، ملكية خاصة بهم، ضمن الطريقة أو العملية التي يتفاعلون بموجبها، لتبين أبعادها في الواقع.

2.1 توجيهات النسق الثقافي نحو التنمية المستدامة:

التوجيهات القيمية الادراكية: وتشمل المعتقدات والأفكار المرتبطة بتعريف الفاعل لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، والموجودات والمكونات الاجتماعية التي تتفاعل معها، إذ أنها تعكس فهم ودلالة الواقع البيئي وقيمة الموجودات بالنسبة للفاعل، ليشمل الحرية والإرادة الحرة، والآخر، والكل الاجتماعي، والمصلحة العامة، باعتبارها قيم وجودية تحويها بنية النسق الثقافي التي تفتح بنية الإدراك الاجتماعي والمعتقد حول البيئة والتنمية المستدامة ليكون حاضر في عقول أعضائه.

التوجيهات القيمية التقويمية: وتتضمن هذه التوجيهات مفاهيم وأفكار عن الحكم والتفسير المرتبط بالاختيار بين مسارات مختلفة للفعل البيئي، بحيث يضمن الأخلاق البيئية، ومراعاة حقوق الآخرين، واحترام انتماءاتهم ومعتقداتهم وتغليب العام على الخاص من أجل تنظيم الفعل البيئي بالاستناد إلى إطار مرجعي ومشترك تعمل على إثره هذه التوجيهات القيمية التقويمية على توجيه الفاعل إلى التكيف مع متطلبات التوجيه المعياري للبيئة ككل لتتحقق العلاقة الارتباطية للفاعل مع البيئة والتنمية المستدامة بكل أبعادها، من خلال انضباط أداتيه الفاعل وفق مقتضيات الأخلاق البيئية والمصالح الكلية لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

التوجيهات القيمية التعبيرية: وتتمركز هذه التوجيهات القيمية التعبيرية حول ضبط انفعالات النفس وإدارة التفاعل والإدارة السليمة للصراع، وتهذيبها في السياق العام بما يتوافق مع طبيعة المواقف البيئية. والتي تظهر بصورة الغيرة والحمية على مصالح البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها(محمد الحوراني، 2013، ص117-118).

حيث ستعمل هذه التوجيهات القيمية للنسق الثقافي من خلال وظيفة الكمون (إدارة التوتر وحفظ النمط) على توضيح مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها،لإبراز الفضيلة والاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للأجيال الحاضر والمستقبل، والعمل كوسيط بين البيئة وبين البيئة والفاعلين، وتوفير الاستقلالية والحرية لاختيارات الأفراد والجماعات، والحد من تمايزات القوة وضبطها، وتجنب الشروط المسبقة للثورة والصراع، من خلال فرض إرادة الذوات الفاعلة، وإعادة الاعتبار إلى الإرادة البشرية في عملية التغيير على أساس إدراكي وتقويمي منظم، بحيث تخضع

البنى البيئية إلى إرادة الذوات الفاعلة لتصبح ذوات اجتماعية(الحوراني، 2013، ص120-121)، تضمن تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة، وعلى التراث الحضاري والطبيعي، وأيضا التعرف على أهمية المشاركة الجماعية في تنمية المجتمع والتنمية السياحية، وعلى دور المنظمات العالمية في حماية البيئة، ويتذكر الفاعل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق البرامج التنمية، و يظهر المسببات الطبيعية التي تخل بتوازن البيئة، وعليه أن يدرك الأبعاد البيئية ومكوناتها، ويميز علاقة التكنولوجيا والتقنية المثمرة والمدمرة بالبيئة ، ويلخص تأثير النمو الاقتصادي على تدهور البيئة، ليستنتج التأثيرات الضارة على صحة الإنسان من جراء التلوث ويبين أهم مصادر هذا التلوث،ويشير إلى ضرورة الرعاية الصحية ويبين تأثير الأنماط الاستهلاكية للإنسان على استنزاف الموارد البيئية، ويعمل على تنظيم حقوق الإنسان، ويبرز الآثار البيئية المترتبة على النمو السكاني، ويشير إلى طريقة الاستهلاك الرشيد للموارد البيئية، ليوضح العلاقة بين مستويات الإنتاج ونوعية البيئة.

كما تسعى لشرح أساليب التخطيط الحضري لحماية البيئة ويستنتج أثر العنف والجريمة على التدهور البيئي، يدرك أهمية التوازن في النظام البيئي، يحدد العلاقات بين الإنسان والموارد البيئية، يشير إلى رمي القمامات في الأماكن العامة يلحق الأذى للآخرين، يكتشف الاعتبارات الواجب مراعاتها في صنع القرارات البيئة وإدارة مواردها، يتعرف التلميذ على دور التعليم في الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، يشرح أثر الفقر في استنزاف الموارد البيئية، توضيح عوامل الهجرة التي تؤثر على البيئة في المدن، يتعرف التلميذ على دعم برامج تنظيم الأسرة، يتعرف على مصادر الطاقة البديلة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، توظيف بعض القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، يبين للتلميذ دور العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال، يشير إلى دور وسائل الإعلام في التوعية البيئية، يتعرف على أهمية السد الأخضر، يحدد نتائج حروب الموارد البيئية بين الدول الغنية والفقيرة، ويغيب في جميع المستويات الأخرى، يكتشف من ينبغي أن يتحمل ثمن مواجهة المشكلات البيئية.

2. مفهوم التنمية المستدامة Substainable development:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة؛ من المفاهيم التي عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالتنمية، والبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وتقنية بحتة؛ للتدليل على حاجات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة فنية واعية، وتخطيط جديد لاستغلال الموارد. ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة، كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو، 2002، ص118).

كما تعددت مفاهيم التنمية المستدامة بصورة كبيرة؛ باختلاف وجهات النظر الأكاديمية والفلسفية والتطبيقية، وباختلاف الترجمات العربية لمصطلح Substainable development، فقد تم ترجمتها بأنها مطردة أو أنها قابلة للإطراد، ويرى آخرون أنها قابلة للإدامة، كما يحتج

البعض على أنها مستمرة، ويرى آخرون أنها قابلة للاستمرار ومستديمة ومتواصلة، وأخيرا مستدامة (محارب، 2011، ص170).

فعرفت التنمية المتواصلة، أو المستدامة بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل، من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية، وتعمل على تنميتها في نفس الوقت".

يبرز هذا التعريف أهمية البعد البيئي كأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة ذات القدرة الاستمرارية والتواصلية في استعمالها العقلاني والرشيد والعلمي للموارد الطبيعية للمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية ومن ثم تحقيق التوان البيئي.

كما تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنها: "أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال إستراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة، والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا"ل(السروجيي، 2009، ص212).

يوضح هذا التعريف الطريقة الأفضل لحماية البيئة وتحقيق حياة كريمة للإنسان في الحاضر والمستقبل، من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية المخططة والمدعمة بإدارة فعالة ومنظمة للاستعمالات الموارد البيئية المتوفرة من قبل الانسان تحقيقا للتوازن البيئي كأحد أهم مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

في حين عرف المبدأ الثالث؛ الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1992، التنمية المستدامة بأنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: لكي تتحقق التنمية المستدامة؛ ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"(دوغلاس، 2000، ص17).

يظهر هذا التعريف عملية الدمج بين مؤشرات البعد البيئي والاجتماعي من خلال التأكيدضرورة الاعتماد على حماية البيئة وتحقيق المساواة بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

كما تم تعريفها بأنها: "تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر بمتطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي

الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية في المساواة والعدل"(قاسم، 2007، ص157).

يتفق هذا التعريف مع التعريف السابق بالتأكيد على ضرورة الاعتماد على حماية البيئة وتحقيق المساواة بين الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، مضيفا أهمية الاهتمام بتنمية المورد البشري الداعم الحقيقي لتحقيق التوازن البيئي والتنمية المستدامة.

أما صلاح عباس فيعرف التنمية المستدامة بأنها "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة؛ تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية، وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين، مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية"(عباس، 2010، ص17).

لا يخرج هذا لتعريف عن التعاريف السابقة بضرورة الاهتمام بحماية البيئة واستدامة مواردها بأفضل الوسائل التكنولوجية والعلمية، تحقيقا لاحتياجات أجيال الحاضر والمستقبل.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها:" ربط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية بشؤون البيئة؛ كجانب أساسي في التنمية المستدامة، وخلق هذه الروابط؛ يتطلب طريقة عميقة وطموحا في التفكير في التربية، وهذه الطريقة تتوجه نحو التحليل الناقد عندما نركز على الإبداع والتجربة، وباختصار أنها تتطلب نظاما أخلاقيا مرتبطا بقيمة الهوية الثقافية، وحوار متعدد الثقافات"(جميل، 2008، ص71).

يوضح هذا التعريف أهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، والذي يتحقق بفضل بوصلة أخلاقية تقودنا بالاعتماد علىالثقافة والتربية البيئية إلى تحقيقالمبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ومن هذه التعاريف يمكن الخروج بهذه النقاط:

-التنمية المستدامة تنمية تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

-تراعي البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد البيئية.

-إستراتيجية شاملة في جميع الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية.

-الارتقاء بنوعية الحياة؛ من خلال زيادة قدرة البيئة الاجتماعية على دعم الظروف التي تخدم الإنسان، وتهيئ له الحياة الطويلة السليمة، والمعرفة الواقعية ومستوى المعيشة اللائقة.

-عملية تطوير القدرات البشرية؛ بالتعليم والتربية والتخطيط، وتغيير مطامع الإنسان ومختلف المؤسسات.

مما سبق يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح إشكالا، طالما لا يوجد تعريف مقبول عالميا، بل توجد تعاريف تتماشى مع مختلف التخصصات وأبعاد التنمية المستدامة، مما ضاعف صعوبة إيجاد اتفاق عام حول هذا المفهوم، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها:

-اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

-تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية؛ التي تحدد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد، وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات.

-تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات؛ وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة(علي، 2012، ص228).

ونتيجة لهذا الغموض حول معنى مفهوم التنمية المستدامة، فقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 توضيح هذا الخلط، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربعة تخصصات هي كالآتي:

المفاهيم الاجتماعية والإنسانية: فاجتماعيا وإنسانيا، فإن التنمية المستدامة "تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية"(محارب، 2011، ص167-168)، من جمع أعضاء المجتمع، لتوفير احتياجاتهم الحاضرة والمستقبلية لأن التنمية المستدامة ليست حركة بيئة فقط بل حركة مجتمع، كما يقول مورين هارت، تسعى لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بتلبية احتياجات الخاصة للأجيال المستقبل(Barrlmus:1994, P65).

إن هذا المفهوم بين أن التنمية المستدامة ليست طريقة للتحليل، إنها طريقة جديدة للنظر إلى الواقع، إنها تتطلب أن تحقق مجموعة من المؤشرات أهمها:

-نقص النمو الديموغرافي.

-وقف الهجرة الداخلية والخارجية.

-تطوير المشاركة الشعبية للتخطيط للتنمية.

هذا إلى جانب العديد من مؤشرات المجال الاجتماعي للتنمية المستدامة؛ التي سنقف عليها ضمن العنصر الثالث من هذه المداخلة.

ولكن الاعتماد على هذا البعد والجانب من التنمية المستدامة، يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب تكامل هذا البعد مع أبعاد أخرى؛ لتحقيق التوازن بين جميع أبعاد ومجالات التنمية المستدامة.

المفاهيم الاقتصادية: حيث يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين:

-في دول الشمال الصناعي تعني: تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

-في الدول الفقيرة والنامية تعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب"(علي، 2012، ص228-229).

فالتنمية المستدامة وفق مفهومها الاقتصادي؛ تشير إلى رؤية جديدة للمستقبل، وليست إجابة سحرية، أنها تتطلب:

-ترشيد الاستهلاك في دول الشمال.

-امتناع تصدير النموذج الصناعي لدول الشمال.

-التخفيف من الفقر وحدوثه في دول الجنوب.

-تبني إستراتيجية تنموية تحافظ على الموارد البيئية، وهذا ما سيوضحه المفهوم البيئي الآتي:

المفاهيم البيئية: وتعني التنمية المستدامة بيئيا: "التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها للموارد الطبيعية؛ وخاصة الزراعية والحيوانية والمائية، والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية، والعمل على تنميتها في العالم؛ مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض"(علي، 2012، ص229).

إن فكرة التنمية المستدامة في هذا البعد البيئي، إنما تدعم القدرة والتحكم في استمرار الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها عند الاستخدام من خلال:

-المحافظة على الموارد المتجددة بالدرجة الأولى كالزراعة والحيوانات.

-أهمية تكامل النظام البيئي وتنميته في العالم.

-مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

ولكن ما يعاب على هذا التعريف؛ أنه لا يأخذ في الحساب مشاكل التلوث، التي تتباين من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى عدم الإشارة لأهمية استعمال الطاقة المتجددة كطاقة الشمس والرياح...، ولكن المطلع على المفهوم التقني والإداري، يجد بعض التكامل لهذا النقص، من خلال تدعيم مداخل جديدة؛ من أجل البحث عن طرق جديدة، تتميز في أهمية استخدام التكنولوجيا الأنظف، كأهم مؤشرات يوضحها المفهوم الرابع.

المفاهيم التقنية والإدارية: ففي هذا البعد تعني التنمية المستدامة:" التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات التطبيقية؛ التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتتيح الحد الأدنى من الغازات والملوثات؛ التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأزون".

والملاحظ لهذه التعريفات الأربعة أن لها قاسم مشترك هو أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب:

-ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

-ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

-أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، التعليم، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان).

-أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية، كما يقول تقرير الموارد الطبيعية(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أسيسكو، 2002، ص119).

الأمر الذي بين أن أهمية مفهوم التنمية المستدامة، يكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك الأبعاد والمجالات؛ بوصفه يحيط بأبعاد ثلاثة هي: البعد الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي، بدليل الإجماع المشترك في الأدبيات النظرية للتنمية المستدامة؛ الذي يركز تحليله بصفة رئيسية على الموارد البيئية، والحفاظ على مخزونات الموارد، والثروات الإنسانية والمشيدة والاجتماعية والبيئية على مدى الزمن، كما يؤكد(محارب، 2011، ص169).

ويتفق مع تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية، الذي يشير إلى أنها :"عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد، والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض؛ له حق الانتفاع بمواردها دون حق

ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولا إلى الارتفاع في الجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر".

ويتبين من هذا التعريف أنه يتضمن ثلاث عناصر أساسية هي:

-عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة، وبعدها البيئي من جهة أخرى.

-الاستعمال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.

-توفير حق أجيال المستقبل من الموارد، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر(المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو، 2002، ص138-139).

ويتضح ذلك من خلال دراسة وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة؛ التي تتسبب في أضرار حية للبيئة، فهي تستخدم موارد الحاضر وتستهلك موارد المستقبل، وتلوث البيئة وتزعزع استقرارها؛ بكل أنواع المخلفات التي تعد ذات خطر، قصير، وطويل الأمد على الحياة فوق ظهر هذا الكوكب، الذي ليس لنا مسكن سواه حتى الوقت الحاضر(جميل، 2008، 74)، ويدعم استمرارية التنمية؛ مع المحافظة على البيئة لتلبية احتياجات الحاضر، دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل على تفعيل الجهد الذاتي لأفراد المجتمع، من خلال صناعة الإنسان؛ وتكوين رأس المال البشري المحافظ على البيئة والمحقق للتنمية المستدامة، وذلك بالارتقاء بمعارفهم ومهاراتهم، وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم؛ لمساعدتهم في إيجاد حلول جديدة لقضاياهم البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحفزهم لكسب رزقهم وتحسين أنماط معيشتهم، وكذا الممارسة الفاعلة في المجتمع، والعيش في نمط حياة مستدام، مما يتطلب منظور شامل من المعارف والتكنولوجيا والقيم والمهارات، التي تساعد الأفراد والجماعات على المساهمة المسؤولة والفعالة في بلورت حل المشكلات البيئية، وتنمية السلوك البيئي وتوفير الحياة الكريمة وسط البيئة (GILLET: 1977.P18-20)،والوصول إلى تنمية متواصلة، من خلال الالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد، وكذلك المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في الواقع واستكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة (Reinfried: 2009,p 231).ويتضح هذا التكامل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة.

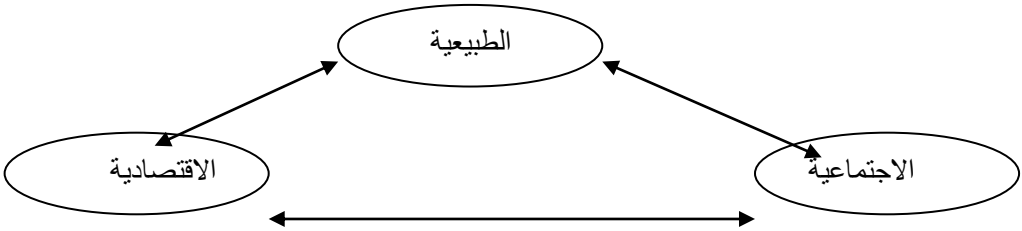

المصدر: الباحثة.

وسيظهر ذلك وفق العنصر القادم، الذي سوف يعتمد ليتناول بالتحليل والمعالجة نظريا وسيجمع في نقاط تلتقي بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة كما يلي:

3.أبعاد التنمية المستدامة:

يرى كثير من المتخصصين والباحثين؛ أن التنمية المستدامة بعدما أصبحت متداولة ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني، وغنية بالمكونات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية المترابطة والمتداخلة والمتفاعلة والمتوازنة، لتحقيق استدامة التنمية كرؤية أخلاقية، تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد الذي لا يزال قيد التشكيل، والذي يترتب حاليا جدول أعماله، وكذلك كأسلوب لإصلاح أخطاء وتغيرات النماذج التنموية الغربية السابقة في علاقتها بالبيئة، بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، كإطار مرجعي جديد، يتزامن بروزه مع بروز مرحلة ما بعد الحداثة، وكقضية إدارية بيئية واعية، وتخطيط جديد لاستغلال الموارد الطبيعية، لتحقيق حاجات الإنسان في الحاضر والمستقبل(عبد الله، 1993، ص95).

هذه الأبعاد التي يمكن التعبير عنها من خلال مفهوم مخزون رأس المال، الذي يمثل كل معطيات ومقدورات المجتمع من خلال:

-رأس المال الطبيعي Natural capital: ويشمل النظم البيئية والموارد الطبيعية.

-رأس المال الإنتاجي Produced capital ويضم الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات مما يتطلب وجود:

-رأس المالي الماليFinancial capital: ويقصد به رأس المال النقدي الذي يحتاج لإدارته وتسييره.

-رأس المال البشري Humani capital: ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد، سواء الموروثة أو المكتسبة عن طريق الثقافة الاجتماعية السائدة، بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها، والتي تمثل رأس المال الاجتماعي social capital(أبو زيط، 2005، ص69-70)، هذا المفهوم الذي يعكس محتوى ومكونات أبعاد التنمية المستدامة، التي يمكن التمييز بينها فيما يلي:

1.3 البعد الاجتماعي: فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اجتماعية، تندرج تحت ما يعرف بالبعد الإنساني، الذي يجعل من النمو وسيلة للالتئام الاجتماعي، ولعملية التطوير في الاختيار

السياسي؛ الذي يركز على تخفيف الفقر والبطالة، وتوسيع العدالة الاجتماعية بين أجيال الحاضر وبينهم وبين أجيال المستقبل(الزعبي، 2008، ص153)، ويتم ذلك من خلال:

-الحكم الرشيد؛ الممثل بتنميط السياسات والقواعد، ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية كالحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد أطلق عليه Googouvernance(الغامدي، 2006، ص11)، ومشاركة السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية، وعلى جميع المنتجات الإقليمية والدولية، ومعالجة بين نماذج التنمية بإتباع وسائل أكثر فاعلية من التشريعات، لتحقيق أهداف صيانة البيئة ضمن مشروع ديمقراطي(بشاينية، 2004، ص43).

-توعية الأفراد والجماعات؛ وتنميتهم بزيادة المعارف والمهارات، من خلال التعليم والتربية البيئية التي تهدف إلى وضع نظام جديد للقيم، وإيضاح القيم السائدة إيضاحا منهجيا في مختلف مراحل العملية التربوية كافة، بإعداد الإنسان الإعداد البيئي الصحيح الذي يجعله قادرا على المحافظة على البيئة، التي تقوده إلى اكتساب قوة الإرادة اللازمة، لإنقاذ ما يراه مناسبا من البيئة، وكيفية التعامل معها ومع مختلف أنماط الاستهلاك وأشكال الحياة الاجتماعية(الطائي، 2010، ص412-414)، بالدرجة الأولى لأن الاعتماد على القوانين لوحدهالا تكون كافية لحماية المصالح المشتركة بدليل أن أول تشريع بيئي صدر عام 1906 من قبل الملك أدوارد الأول ملك أنجلترا خاص بالهواء، يقضي بمنع حرق الفحم، ورغم هذا زادت عملية حرق الفحم وتلوث الهواء أكثر وأكثر (Aldern: 1973, P29).

-تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية داخل الخدمات الطبية، وتقليل استيراد الأدوية والاعتماد على الذات، وتطوير مستوى الخدمات التعليمية في جميع المناطق لا سيما الريفية، وتحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية (قاسم، 2007، ص158).

-تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية البيئية على الصعيد الوطني والدولي بين الناس، هذا العنصر المهم الذي تناولته جميع تعريفات التنمية المستدامة، وقامت بتحليل طرق جديدة ومبتكرة لتقييم السياسات الدولية، للوصول إلى نظام عالمي أكثر عدلا، تعالج فيه قضايا العدالة الاجتماعية والمخاوف بشأن عدم المساواة (Mehta: 2009, P11) بين الأجيال البشرية التي لم تأت بعد، والتي تتجاهل مصالحها التحليلات الاقتصادية المألوفة وقوى السوق التي لا تراعي المستقبل، كما لا يمكن التكهن بقيم الأجيال المقبلة وأفضليتها وثقافتها، وأيضا العدالة لمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا مساوية للحصول على الموارد الطبيعية، أو على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. والأخذ بيد الفئات المحرومة والمستضعفة وتحقيق تنمية مستقلة لها، تتفق مع أوضاعها وخصوصيتها وسياستها، لأن فقر هذه الفئات يشكل عائق في توزيع الدخل والثروة، والتفاوت الطبقي الذي أدى إلى التدهور البيئي، وكذلك العدالة بين الأجيال الراهنة والمستقبلية، للاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتها دون الإضرار بالموارد البيئية(مصطفى، 2005، ص208-2009).

2.3 البعد البيئي: زاد الاعتماد في العقود التي ظهرت فيها المشكلات البيئية الناتجة عن التنمية الاقتصادية في الشمال، والفقر وضرورات البقاء والافتقار إلى التنمية، إلى اللجوء كرد إلى

استخدام غير عقلاني للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى، وتعتبر هذه الأفعال التي تسبب أخطار جسيمة للبيئة وتضع حياة الإنسان وجميع أنواع النباتات والحيوانات والعناصر غير الحية للبيئة؛ بما في ذلك الطقس والتربة على المحك(Valadbigi :2010, P543)، الأمر الذي تطلب ضرورة الحافظ على البيئة والاستخدام الأمثل الذي يسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، والحيلولة دون استنزافها أو تلوثها وتحقيق التوازن البيئي على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية، وضرورة القضاء على الفقر وتحسين مستوى الدخل، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية، وإنما من منظور حماية البيئة، ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

-الثروات والمواد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها، وبمختلف مصادرها الناضبة والقابلة للتعدد، إلى جانب التنوع البيولوجي؛ والممثل في البشر والنباتات والحيوانات، والمشكلة البيئة كالتخلص من النفايات بكل أنواعها والتدهور البيئي للسواحل، ومشكلة التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها، وعلى الأخص المياه والهواء والأراضي، وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي، ومن منبهات سمعية وبصرية تؤدي إلى اختلال التوازن على نوعية الحياة(الغامدي، 2006، ص10-11).

-اختيار تكنولوجيا أنظف وأكفأ لا تسبب الأضرار للبيئة، أو تخفيف منها إلى أقصى حد، وتقوم على استخدام البدائل الممكنة؛ التي تعتمد على الموارد المتعددة والدائمة، والترشيد في استهلاك الموارد غير الدائمة، وإعادة استخدام الفضلات المقاومة المتكاملة للآفات، وإنتاج الغذاء وحفظه وتوفير المياه الصالحة للشرب، والصناعات المقللة للتلوث البيئة، ومكافحة الكوارث البيئية، الأمر الذي يمكن من تلبية احتياجات الناس، وتحسين أساليب حياتهم لاسيما في الدول النامية؛ التي تحتاج إلى تطور تكنولوجيا ملائمة لطبيعتها وإمكانياتها(مصطفى، 2005، ص196).

3.3 البعد الاقتصادي: ويراد منه تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان، وتحسين مستوى الرفاهية له؛ عن طريق نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، وعن طريق توفير الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، وزيادة معدلات النمو في العمليات الإنتاجية، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، مع العمل على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، وذلك عبر تحسين مستوى الاستغلال الكفء وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للأفراد والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرامج التنموية، مع التأكد على عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول الفقيرة(الترابي، 2005، ص26)، لأن البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة، يحدد الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقسيمات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية(الزغبي، 2008، ص153).

يبين هذا العنصر أن التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية قائمة على مجموعة من المعايير والأنساقالرمزية، التي تملك مصادر واضحة تستمد شرعيتها من معطيات ومقدورات المجتمع الغني بالمكونات والأبعاد المترابطة والمتداخلة والمتفاعلة والمتوازنةديناميا ضمن نسق من العلاقات المشكلة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والموارد البيئية، وما تنسبهم به من جهود

تعاونية أو يطرحه من احتياجات وضغوطات على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية، أو ما تحدثه من إشكاليات تحتاج لتوسيع نطاق قدرات الإنسان وتوظيفها لتلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان، وتحسين مستوى الرفاهية له؛ عن طريق نصيب الفرد من السلع والخدمات الضرورية، وزيادة معدلات النمو في العمليات الإنتاجية لأجيال الحاضر والمستقبل، وبقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، والحيلولة دون استنزاف موارد البيئة أو تلوثها وتحقيق التوازن البيئي على أساس مستديم.

4.مؤشرات التنمية المستدامـــة:

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بأبعاد ثلاث : الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وعند قياس استدامة التنمية لابد من تطوير مؤشرات تغطي هذه الجوانب الثلاث، ويتيح لمتخذي القرارات التنموية أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، من خلال دلالات على ظواهر وأوضاع معيشية يدركها المرء بالمشاهدة والمتابعة، لمسألة من المسائل التي تستدعي انتباهه؛ من خلال المعايشة والمراقبة لها، على أن تكون واضحة ودقيقة وممثلة ومتكاملة فيما بينها، وقيمة المؤشر متناسبة مع مستوى مجال التنمية المستدامة، والموازنة بين مختلف أبعادها وبين الناحية النوعية والكمية عند اختيار المؤشر لتسهيل جميع البيانات واستخدامها في الدراسات العلمية(الجوارنة، 2009، ص47-49).

وقد وافقت لجنة التنمية المستدامة للإدارة الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية للأمم المتحدة في دورتها الثانية عام 1995، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، يحتوي على قائمة مكونة من 134 مؤشر للتنمية المستدامة، نشرت عام 1966 في وثيقة تعرف باسم الكتاب الأزرق، سميت بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة،-pressure-state réponseinaicators، لأنها تميز بين مؤشرات الضغط البيئية كالنشاطات الإنسانية، التلوث... ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة كنوعية الهواء والمياه والتربة، والمؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، لتغطي بذلك جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، ص7-8).

حيث تتمحور هذه المؤشرات على مجموعة من القضايا التالية : المساواة الاجتماعية، الصحة العامة العلم، النوع الاجتماعي، الاستهلاك وأنماط الإنتاج، الأمن والسكن، والسكان، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، الغلاف الجوي والأراضي، المياه، التغذية، التنوع الحيوي والنقل والطاقة والنفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، التجارة والغابات والسياحة والقوانين والتشريعات وللأطر المؤسسية(وردم، 2003، ص211)، مع العلم أن كل مؤشر من هذه المؤشرات، مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات، تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية وأهدافها وغايتها. وفيما يلي سنعتمد على شرح مفصل يتم في صياغة تطبيق المؤشرات من منظور الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة:

1.4 المؤشرات الاجتماعية:

-التخفيف من أوضاع الفقر وحدوثه، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

-الصحة العامة ونوعية الحياة وتقاس بحالة التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية، إلى جانب نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، وخدمات صحية وصرف صحي، مع مراعاة عدد الأطباء والممرضين للمواطنين، لاسيما الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنون تحصينا كاملا.

-التعليم؛ ويراعي فيه معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومقدار الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي(مصطفى، 2006، ص454-455).

-الأوضاع الديمقراطية بدعم برامج تنظيم الأسرة، خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني سريعة جدا، بهدف الحفاظ على البيئة والتوعية والتربية، والالتزام من خلال تخفيض النمو السكاني، الذي يتوافق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية.

-دعم دور المرأة في التنمية المستدامة؛ باعتبارها محور التنمية، وهي ضحية في ذات الوقت وإن كانت متهمة بعداء البيئة(قاسم، 2007، ص159).

-السكن الذي يقاس بمؤشر نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، الذي يرتبط مع الازدحام والبناء المركز، لا سيما في المدن الكبرى؛ التي تتأثر شروط الحياة في مستوطناتها بالوضع الاقتصادي، ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة والجريمة، وسوء التخطيط والهجرة، ونسبة المشردين الذين لا يجدون مأوى ملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل.

-الأمن؛ ويقاس من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة، كالجرائم ضد الأطفال والمرأة، وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، والإرهاب وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي.

-المساواة الاجتماعية، كأحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، لأنها تعكس درجة كبيرة لنوعية الحياة والمشاركة العامة، والحصول على فرص الحياة، وترتبط بالعدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص وإيجاد القرارات، وتقاس بجميع تلك القضايا السابقة، إلى جانب المساواة في النوع الاجتماعي، من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل(وردم، 2003، ص211-213).

2.4 المؤشرات البيئيـــة:

الغلاف الجوي الذي يندرج ضمن إطاره التغير المناخي وثقب الآزرون ونوعية الهواء، التي لها تأثيرات مباشرة على صحة الإنسان، واستقرار وتوازن وتأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، نتيجة استخدام الإنسان للفحم الحجري، ومصادر الطاقة الملوثة وإشعاعات ثاني أكسيد الكربون،

والعديد من المركبات والموارد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل، وللغلاف الجوي ثلاث مؤشرات هي:

-التغير المناخي، ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

-نوعية الهواء؛ ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط وسط المناطق الجغرافية.

-ترقق طبقة الأزون، ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للآزون.

ضرورة استخدام منهج متكامل للإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، والعمل على حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر، وغيرها من أشكال التأثيرات على الموارد، ولاستخدام الأراضي مؤشرات أهمها:

-التصحر الذي يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر، مقارنة بمساحة الأراضي الكلية.

-الزراعة؛ التي يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-الغابات؛ ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية؛ التي يتم قياسها من خلال مؤشرات:

-المناطق الساحلية؛ التي تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

-مصادر الأسماك؛ ويقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

المياه العذبة: والتي تمثل عصب الحياة الرئيسي، والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعتبر من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم قياس التنمية المستدامة من خلالها ضمن مؤشر نوعية المياه، حيث يراعي تركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية، التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

التنوع البيولوجي: ويتم قياسه من مؤشر الأنواع؛ ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، أما المؤشر الثاني فهو الأنظمة البيئية؛ التي يتم حسابها بنسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة(وردم، 2003، ص214-218). حيث يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنشاء المحميات الطبيعية الحيوية واسعة الإنشاء، واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، مع مراقبتها باستمرار وإجراء الدراسات والبحوث البيولوجية ودعم التربية البيئة، والدعوة للعمارة الخضراء، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتنظم استخدامها فيما بينها لمصلحة أجيال الحاضر والمستقبل، وتعمل على تحقيق التوازن البيئي؛ معيار الضبط للتحقيق التنمية المستدامة(قاسم، 2007، ص160).

3.4 المؤشرات الاقتصادية:

البيئة الاقتصادية: من أولويات قياس التنمية المستدامة؛ العمل على تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة، لها علاقة مباشرة بالتنمية، وتعكس طبيعة تأثيرات السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، إلى جانب ما تساهم به التحديات التي تضعها التجارة العالمية، وزيادة معدلات الاستهلاك التي تعطي إحساسا لنمو اقتصادي كبير، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي، إلى نسبة السياسات الاقتصادية الرأسمالية، لذلك يتم وضع هذه المؤشرات التي تعتمد على:

-الأداء الاقتصادي، الذي يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

-التجارة، ويمكن قياسها بالميزات التجاري ما بين السلع والخدمات.

-الحالة المالية، والتي تراعي عند قياس قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية، التي تم تقديمها والحصول عليها مقارنة بالناتج القومي المحلي.

أنماط الإنتاج والاستهلاك كأهم قضية اقتصادية في التنمية المستدامة؛ التي تم تحديد مؤشراتها من خلال:

-استهلاك المادة، التي تقاس بمدى كثافة استخدام المادة لكل الموارد الخام الطبيعية في الإنتاج.

-النقل والمواصلات؛ ويتم قياسها بالمسافة التي تم قطعا مستوى كل فرد مقارنة بنوع المواصلات(وردم، 2003، ص218-219).

الطاقة؛ وتقاس عن طريق الكثافة الطاقية، وتحدد من خلال العلاقة بين استهلاك الطاقة النهائية وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بهدف إبراز فاعلية أنظمة إنتاج الطاقة(الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2001، ص14).

إنتاج وإدارة النفايات، وتقاس من خلال الردم الصحي، الحرق وإعادة التدوير النفايات، مع اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة، بتقليل حجم هذه النفايات وفرض ضرائب عليها، وتشجيع ودعم الاستثمارات في هذا المجال(قاسم، 2007، ص160).

لقد ساهم هذا العنصر في بلورة وظائف وأدوار إيجابية، تهتم بالجوانب الدينامية لقياس التنمية المستدامة،من خلال شرح مفصل لصياغة وتطوير وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامةالتي تختلف باختلاف معطيات الزمان والمكان الكمية والنوعية،وباختلاف أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها،من منظور أبعادها الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،مما يساعدالمؤسسات التخطيطية والتنبئية على تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية كبنية تحتية.

5.نتائج الدراسة النظرية:

-لا يوجد تعريف موحد للتنمية المستدامة، نتيجة اختلاف وجهات النظر الأكاديمية والفلسفية والتطبيقية، حيث تضع كل دولة تعريف يتماشى ووضعها البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

-للتوجيهات القيمية للنسق الثقافي وظيفة تتمثل في وظيفة الكمون (إدارة التوتر وحفظ النمط)، والتي تعمل على توضيح مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها واستدماجها لأفراد المجتمع.

-ضرورة إدراج التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها في مؤسسات التنشئة الاجتماعية النظامية وغير النظامية.

-تعتبر التنمية المستدامة أهم الاستراتيجيات التنموية لحد الآن.

-إعداد قائمة بالمؤشرات الجيدةلأبعاد التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية؛ وتقويم دورها في تطبيق التنمية المستدامة وادخالها في برامج التعليم المختلفة التي يجب أن تنطلق منها هذه التنمية.

-تقتضي متغيرات الواقع المعقد، تحليل هذا الواقع وفق رؤية متعددة الأبعاد، تستند الى التكامل بين مستويي التحليل الكلي والجزئي للأنساق الثقافية لمفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها.

خاتمة:

أكدت هذه المقالة أن للتنمية المستدامة كنسق اجتماعي أبعاد تعترف بالعلاقات بين الحاجات الإنسانية في الحاضر؛ دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجياتها، وبين البيئة الطبيعية، وهي علاقة طويلة المدى جديدة ومتجددة بين الناس ومعيشتهم، وهي التي يمكن أن تضع الإنسان في المقدمة، ومرتبطة بنسق ثقافي وبتوجهات قيمية صيغت وفق أهداف عقلية، ونظريات التعاطف والعدالة والمشاركة العالمية التي يحياها الناس، والعمليات التفاعلية التي يدرك بها الناس علاقتهم بالآخرين، ولكنها دعوة للتفكير المتكامل المرتبط بالنظم الواقعية للحياة اليومية والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بشؤون البيئة الطبيعية، وتتطلب من دول العالم خطوات جذرية لمواجهة المشكلات المرتبطة عن الاستهلاك والإنتاج وما يترتب عليها، وأن تعمل على تنمية المساواة والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز العدالة والديمقراطية والمشاركة الشعبية، وأن تتبنى استراتيجيات تنموية تستفيد منها كل فئات المجتمع، وأن تواجه المشكلات البيئية الخطيرة كمعوقات للتنمية المستدامة على أرض الواقع، التي تتطلب لتكاملها قدرات على التكيف والتوافق من خلال نسق أخلاقي، يستطيع بأجزائه التكيف مع التحولات التي تظهر على الحياة اليومية، ويعمل وفق دور الجزء في الكل لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1.أبو زيط ماجدة(2005)، قياس التنمية ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسة والبحوث العلمية، ج3، ع1، سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن.

2.الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا(16-13مارس،2001)، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، بحث مقدم إلى الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة المغرب.

3.بشاينية سعيد(2004)، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،ع09، جامعة باتنة.

4.جميل محمد السيد (2008)، دور مدرسة التعليم الأساسي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة. ج1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جمعية الدعوة والإسلام العالمية، تونس.

5.الجوارنة المعتصم بالله، ديمة محمد وصوص(2009)، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن.

6.الحوراني محمد عبد الكريم(2006)، القوة وإنتاج المعنى في الفعل الاجتماعي، قدمت هذه أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
7.دوغلاس موسشيت(2000)، مبادئ التنمية المستدامة،ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
8.روشيه جي(1981)،علم الاجتماع الأمريكي دراسة لأعمال تالكوتبارسونز، ط1، دار المعارف، القاهرة.
9.الزعبي علي زيد(2008)، كفالة التنمية المستدامة في البلدان العربية مقاربة سوسيوثقافية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع102، شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، الكويت.
10.السروجي طلعت مصطفى(2009)،التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
11.الطائي إياد عاشور، محسن عيد علي(2010)، التربية البيئية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
12.عباس صلاح(2010)،التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
13.عبد الله عبد الخالق(1993)، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية –العرب والتنمية وقمة الأرض، مجلة المستقبل العربي، ع 176، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان.
14.علي ماهر أبو المعاطي(2012)، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة: معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، ط1، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية الكتاب الثامن، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
15.الغامدي عبد العزيز بن صقر(2006)، تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا، بحث مقدم للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت.
16.قاسم خالد مصطفى(2007)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
17.محارب عبد العزيز قاسم(2011)، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الأزارطية، الإسكندرية.
18.مصطفى محمد سمير(2006)، إستراتيجية التنمية المستدامة، مقاربة نظرية وتطبيقية:الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مقدمة عامة، ط1، ج1، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت.
19.مصطفى مريم أحمد وإحسان حفيظي(2005)، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية،الأزارطية الإسكندرية.
20.المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أسيسكو(2002)، العالم الإسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والالتزامات، مطبعة أليت سيلا، المملكة المغربية.

21.وردم باتر محمد علي(2003)، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

22.valadbigi Akbar, shahabGhobadi(2010), sustainabledevelopment and environmental challenges, European journal of social sciences,vol13, N04.

23.Barrlnus(1994),Environment growth and development. The concept and strategies of sustainability. London.

24.Gillet, Margret(1977), Unesco Conferenceon Environmental EdricationTibpsiGeorglaNews Letter With TheIntenationalBurerauofEducationtUnescond V,NO,U,DE,Cenber.

25.Aldern, G.P(1973), Mansa global ecologicalin,JolmHoldren et al,eds, population perspective, San Francisco,Free-man,cooper and co.

26.Mehta Ruchi(2009, March 19-21), Sustainable development,How far is it sustainable? Proceedin GS of international conference on energy and environment.

27.Rein fried Sybille(2009, November), Education for sustainable development and the Lucerne declaration, GUEST editorial international research in geographical and environmental education, Vol.18, N04.